منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

منتدى وزراء الثقافة
19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019
في إطار الدورة الأربعين للمؤتمر العام
المذكرة المفاهيمية الأولية

المعلومات الأساسية

وفرت اليونسكو منذ تأسيسها منبراً استراتيجياً للحوار بين الوزارات في جميع المجالات المندرجة في نطاق اختصاص المنظمة. ويندرج عقد المؤتمرات الوزارية الكبيرة في عِداد المهام الاستراتيجية للمنظمة، وتساهم هذه المؤتمرات مساهمة شاملة في الاضطلاع بجميع المهام الأساسية المسندة إلى اليونسكو، التي تتمثل فيما يلي: (1) العمل كمختبر للأفكار، (2) ووضع جدول الأعمال العالمي من خلال تحليل السياسات ورصدها، (3) ووضع القواعد والمعايير، (4) وتعزيز التعاون الدولي (المؤسسي والتنفيذي والفكري)، (5) وإسداء المشورة اللازمة لوضع السياسات وتنفيذها. وأتاحت هذه المؤتمرات الكبيرة، على مرّ الزمن، مواكبة عمليات التفكّر والنقاش العام في المجالات المندرجة في نطاق اختصاص اليونسكو، وابتكار مفاهيم وأدوات لمساعدة الدول الأعضاء على وضع السياسات العامة وتنفيذها عن طريق تقديم المساعدة اللازمة للدول الأعضاء في إطار رؤية استشرافية.

ويتوافق عقد المؤتمرات الثقافية الكبيرة توافقاً تاماً مع هذا النهج. فقد عقدت اليونسكو عدة اجتماعات كبيرة، ولا سيّما المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية (*MONDIACULT*) (مكسيكو، المكسيك، 1982)، والمؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم، السويد، ١٩٩٨)، والمؤتمر الدولي بشأن *"أهمية الثقافة: التمويل والموارد واقتصاد الثقافة في التنمية المستدامة"* (فلورنسا، إيطاليا، 1999). وأتاحت هذه الاجتماعات حشد الدول الأعضاء، وتحقيق إنجازات حاسمة خلال السنوات التي تلتها، ومكّنت تلك الإنجازات اليونسكو من الاضطلاع بمهمتها الثقافية على الصعيد العالمي. ولا بدّ من المحافظة على ذلك. وتضم تلك الإنجازات توسيع نطاق مفهوم الثقافة لكي يشمل التراث الثقافي غير المادي على سبيل المثال، ووضع خطة عالمية جديدة للسياسات الثقافية من أجل التنمية تشمل مساهمة الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة.

وساعدت الاجتماعات الوزارية الدول الأعضاء على اتخاذ قراراتها بشأن تحديد أولوياتها ووضع أو إعداد اتفاقيات اليونسكو وتوصياتها وإعلاناتها المتعلقة بالثقافة. ووفرت هذه الاجتماعات المسوغات والمفاهيم والمبادئ الأساسية اللازمة للوثائق التقنينية التي اعتُمدت في السنوات اللاحقة، ولا سيّما *إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام 2001*، *واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003*، *واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005*. وساعدت عمليات التفكّر والحث السياسي الناجمة عن تلك الاجتماعات الكبيرة أيضاً على تكييف المفاهيم والنهوج الخاصة بالاتفاقيات الثلاث السابقة *(اتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954*، *واتفاقية عام 1970 بشأن الوسائل التي تُستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة*، *واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972)* تكييفاً تدريجياً مع قضايا العالم المعاصر. ويُعدّ توسيع نطاق كل فئة من فئات التراث، وتكييف

إجراءات صون التراث للتمكن من التغلب على المصاعب المرتبطة بالتنمية، من التطورات الرئيسية في هذا الصدد.

وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصة ذهبية في الوقت الحاضر لإحياء الاجتماعات الوزارية، إذ تعبّر هذه الخطة عن رؤية مشتركة للتنمية المستدامة اعتمدتها جميع الدول. وترتبط القضايا المحددة في الخطة - من التعليم إلى الإدماج الاجتماعي، ومن مشكلة تغير المناخ إلى التوسع الحضري الجامح - ارتباطاً شاملاً بمختلف مجالات اختصاص المنظمة، وتقتضي منها إعادة النظر في مهامها الأساسية الخمس والاضطلاع بها مجدداً على أكمل وجه، ولا سيّما فيما يخص المساعدة على وضع السياسات العامة وتنفيذها، إذ ينبغي للمنظمة في هذا الصدد أن تساعد الدول الأعضاء مساعدة فعالة على تنفيذ اتفاقيات المنظمة وبرامجها بما يتوافق مع الآليات الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويدعمها.

وتشكّل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 منعطفاً حاسماً لقطاع الثقافة. فقد أتاحت الإنجازات التي تحققت وتعززت فيما يخص المفاهيم والسياسات المتعلقة بدور الثقافة في التنمية خلال العقدين الماضيين بفضل العمل التقنيني والمؤتمرات الدولية الكبيرة في آن معاً، والتي اقترنت بالجهود التي بذلتها المنظمة على صعيد الدعوة والمناصرة ونشر البيّنات، ترسيخ الثقافة في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بصورة شاملة. وباتت الثقافة جزءاً لا يتجزأ من هذه الرؤية الشاملة للتنمية المستدامة، إذ يقرّ المجتمع الدولي برمته الآن بدور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة وتيسيرها. ويتجلى هذا الدور تجلياً شاملاً في العديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، إذ لا ينحصر دورها في إطار الغاية ١١-٤ المتعلقة بالتراث الثقافي، بل يشمل الأهداف والغايات المتعلقة بالتعليم والإدماج الاجتماعي والابتكار وإيجاد فرص العمل وتحقيق الاستدامة الحضرية، وكذلك الأهداف والغايات المتعلقة بعملية الانتقال البيئي.

وقد أُعيد النظر في النهوج الاستراتيجية الخاصة بالاتفاقيات والبرامج المتعلقة بالثقافة في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتحتل المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة مكان الصدارة في معظم الاتفاقيات الثقافية، بيد أن كل اتفاقية من تلك الاتفاقيات تتناولها من وجهة نظر خاصة بها وفقاً لمجال تطبيقها ووفقاً للإطار المفاهيمي الخاص بها. وتشمل آليات تنفيذ معظم الاتفاقيات الآن أهداف التنمية المستدامة، إذ أُدرجت الأهداف في آليات تنفيذها بدرجات مختلفة وأساليب متنوعة. ويتيح هذا الأمر توسيع نطاق تطبيق تلك الاتفاقيات لكي يشمل قضايا عامة أو مشتركة تضم مثلاً التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والتكيف مع تغير المناخ، والثورة الرقمية.

ويجب العمل الآن على تلبية الاحتياجات التي تعرب عنها الدول الأعضاء تلبية شاملة استناداً إلى الإنجازات التي تحققت، إذ يعرب العديد من الدول الأعضاء في الوقت الحاضر عن ضرورة تقديم مساعدة تكون أكثر شمولاً من أجل وضع السياسات الثقافية وتنفيذها، وكذلك من أجل تعزيز إدماج السياسات الثقافية إدماجاً واضحاً في السياسات الوطنية المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويجب أيضاً بوجه أعم بحث بعض المواضيع الرئيسية الخاصة بالسياسات الثقافية - ولا سيّما التعليم في مجال الثقافة والفنون، والمشاركة في الحياة الثقافية - من خلال الربط بين الإنجازات المفاهيمية والعملية المتعلقة بمختلف الاتفاقيات. ويجب في نهاية المطاف إعداد الأدوات اللازمة لقياس مدى تأثير الاتفاقيات والبرامج الثقافية للمنظمة، وكذلك مدى مساهمة الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة، من أجل وضع سياسات عامة مستنيرة وتعزيز الدعوة والمناصرة من أجل الثقافة على نطاق أوسع.

ويندرج إنشاء منتدى وزراء الثقافة في نطاق هذه الرؤية الاستراتيجية، وكذلك في إطار الاستجابة المباشرة للقرار 39م/87، إذ ينبغي التشجيع على عقد اجتماعات أو حلقات نقاش وزارية تفاعلية من أجل إيجاد محفل للحوار الاستراتيجي والتفاعل بين الوزراء، والمساعدة من خلال ذلك على توفير الإرشادات اللازمة لعمل اللجان وإعداد وثائق البرنامج والميزانية م/٥ المقبلة. ويمكن عقد هذه الاجتماعات أو الحلقات بدون تكاليف إضافية، وذلك بحسب القطاع أو الأولوية الاستراتيجية أو هدف التنمية المستدامة المعني إمّا بالتزامن مع مناقشة السياسة العامة وإمّا كفعاليات جانبية رفيعة المستوى. ويتيح إنشاء المنتدى، فضلاً عن ذلك، توفير إرشادات استراتيجية تمهيداً لإعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2029.

الأهداف

يرمي منتدى وزراء الثقافة في هذا السياق إلى بحث أولويات الدول الأعضاء وحكوماتها، وكذلك المصاعب التي تواجهها والفرص المتاحة لها، فيما يخص وضع سياساتها الثقافية وتنفيذها، من أجل مناقشة السياسات الثقافية في ضوء أهداف التنمية المستدامة. ويرمي منتدى وزراء الثقافة بالتحديد إلى ما يلي:

(1) تقديم المساعدة اللازمة للدول الأعضاء فيما يخص وضع سياساتها الثقافية وتنفيذها استناداً إلى جميع الاتفاقيات والبرامج الثقافية للمنظمة؛

(2) إنعاش عمليات التبادل من أجل إثراء التفكّر الشامل في دور الثقافة في التنمية المستدامة في ضوء القضايا المعاصرة، وترسيخ مكانة السياسات الثقافية في الرؤى المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

النهج والإجراءات

سيجري الإعداد لعقد منتدى وزراء الثقافة في إطار تشاور وثيق مع الدول الأعضاء استناداً إلى الأركان الأربعة التالية:

(1) **سلسلة من الدراسات الإقليمية** تجريها منظمات دولية حكومية إقليمية ودون إقليمية متعددة بشأن الأولويات والمصاعب والفرص المرتبطة بالسياسات الثقافية في مختلف مناطق العالم. وستبيّن هذه الدراسات الاتجاهات السائدة في مختلف المناطق وأولويات الدول الأعضاء وشواغلها. وستُدرج نتائج هذه الدراسات في وثيقة استراتيجية يُعتزم تقديمها من أجل الاسترشاد بها في المناقشات التي ستُجرى خلال المنتدى؛

(2) **مشاورة مع الدول الأعضاء تُجرى كتابةً** وتمتد من أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى أواخر تموز/يوليو ٢٠١٩، من أجل التماس توصيات من الدول الأعضاء بشأن مواضيع المنتدى؛

(3) **اجتماع إعلامي** مع الدول الأعضاء خلال أيار/مايو ٢٠١٩ بشأن عملية الإعداد لعقد المنتدى؛

(4) **ملخص للمناقشات** للاسترشاد به من أجل إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2029.